

مخاطر التدقيق

Audit Risks

مقدمة

لكل جهة محل تدقيق مخاطر، وعلى المدقق الحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة محل التدقيق وذلك لغرض التخطيط لعملية التدقيق وتصميم طريقة فعالة لتنفيذها.

يعتبر التعرف على مخاطر التدقيق عاملاً رئيسياً لفهم وتطبيق عملية التدقيق. كما يمكن تعريف هذه المخاطر على أنها احتمال وجود خطأ أو تحريف مادي في القوائم المالية وعدم تمكن المدقق من اكتشافه بالرغم من بذل العناية المهنية المعقولة أو هي المخاطر المقبولة لدى المدقق بأن يقوم باستنتاج نتيجة غير سليمة بعد الإنتهاء من إجراءات التدقيق، وقد يرجع سبب ذلك إلى طبيعة عملية التدقيق.

مما سبق يمكن تعريف مخاطرة التدقيق (*Audit Risk*) على أنها مخاطرة أن يعبر المدقق عن رأي تدقيق غير ملائم عندما تحتوي البيانات المالية عن أخطاء جوهرية. وتعد مخاطرة التدقيق دالة على مخاطر الأخطاء الجوهرية ومخاطرة الاكتشاف.

أولاً: مخاطر الأعمال

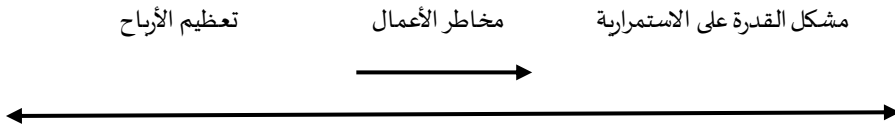
1. تعريف

هي مخاطر أن تؤثر أحداث ما أو إجراء معين تأثيراً عكسياً على قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية. هذه المخاطر إما يمكن التحكم فيها أو لا يمكن التحكم فيها. وهناك مخاطر يمكن التقليل منها عن طريق نقلها لطرف آخر مثلاً. بما أن الهدف الأساسي لكل منشأة هو تعظيم أرباحها، فيمكن النظر إلى مخاطر الأعمال على أنها تلك المخاطر التي يمكن أن تمنع المنشأة من تحقيق أقصى ربح ممكن. و بما أن نظير

أقصى ربح نجد الخسائر المعتبرة، كما أن المنشآت التي تتعرض إلى مثل تلك الخسائر يمكن أن تتعثر أو حتى تتوقف عن العمل. في هذه الحالة يمكن النظر إلى مخاطر الأعمال على أنها تلك القوى التي تدفع المنشأة تجاه مشكل عدم الاستمرارية. ويمكن التعبير عن ذلك بالرسم البياني التالي:

الشكل رقم: 1-2

مخاطر الأعمال



يمكن تحديد مخاطر الأعمال عن طريق استعمال كلا من:

• « *PEST analysis* » (Political, Economical, Social and Technological)

• « *SWOT analysis* » (Strength, Weaknesses, Opportunities and threats)

2. تصنيف مخاطر الأعمال

يمكن ترتيب مخاطر الأعمال حسب عدة معايير نذكر منها:

1.2. المخاطر الداخلية والمخاطر الخارجية

1.1.2. المخاطر الداخلية *Internal Risks*

هي عبارة عن تلك المخاطر الناتجة عن أحداث تتم داخل المنشأة. هذا النوع من المخاطر يمكن توقعها و بالتالي تحديد احتمالية حدوثها. وبالتالي يمكن التحكم فيها بدرجة كبيرة من طرف الإدارة. من بين العوامل الداخلية التي تسبب مثل هذه الأخطار نجد:

- عوامل بشرية **Human Factors**: الإضرابات والاحتجاجات من طرف المنظمات والاتحادات، الإهمال وخيانة الأمانة من طرف أحد العمال، حوادث أو وفيات داخل المنشأة...إلخ.
- عوامل تكنولوجية **Technological Factors**: تغيرات غير متوقعة في تقنيات الإنتاج والتوزيع الناتجة عن تقادم التكنولوجيا إلخ.
- عوامل مادية **Physical Factors**: حرائق بالمنشأة أو تلف المنتجات أثناء التحويل والنقل...إلخ.

2.1.2. المخاطر الخارجية **External Risks**

تمثل تلك المخاطر الناتجة عن أحداث تقع خارج منظمة الأعمال. مثل هذه المخاطر هي عادة خارج نطاق تحكم المنظمة، وبالتالي ليس من السهل تحديد احتمالية حدوث الخطر بشكل دقيق. العوامل الخارجية التي تؤدي إلى ظهور مثل هذه المخاطر يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- عوامل اقتصادية **Economic Factors**: مثل تقلبات الأسعار، التغيرات في سلوكيات المستهلكين، التضخم...إلخ.
- عوامل طبيعية **Natural Factors**: الكوارث الطبيعية مثل: الزلازل، الفيضانات والأعاصير...إلخ.
- عوامل سياسية **Political Factors**: مثل سقوط أو تغيير حكومات المؤدي إلى تغيير السياسات والتشريعات الحكومية، العنف الطائفي وأعمال الشغب، الأعمال العدائية مع الدول المجاورة...إلخ.

2.2. المخاطر القابلة للسيطرة و المخاطر غير القابلة للسيطرة

1.2.2. المخاطر القابلة للسيطرة *Controllable Risks*

ينشأ هذا النوع من المخاطر تبعاً لأحداث تقع داخل المنشأة. فهي تحدث خلال السير العادي للعمل. هذه المخاطر يمكن توقعها وتحديد احتمالية حدوثها، وبالتالي يمكن، إلى حد كبير، السيطرة عليها (مثل الحرائق والعواصف...إلخ). إن المخاطر القابلة للسيطرة لا تعني بالضرورة إمكانية تفاديها، لكن يمكن تقليص الخسائر الناتجة عنها (عن طريق التأمين مثلاً).

2.2.2. المخاطر غير القابلة للسيطرة *Non-Controllable Risks*

هذا النوع من المخاطر، عادة يكون لها أثر مالي سلبي كبير، ولكن لا يمكن التحكم فيها. من بين الأمثلة الشائعة لهذا النوع من المخاطر نجد:

- الركود الاقتصادي
- ظهور منافسين جدد
- ظهور تكنولوجيا جديدة

3.2 تصنيف المخاطر حسب *COSO*

يصنف الإطار العام لمنظمة الهيئات الراعية *COSO* المخاطر إلى مخاطر تشغيلية، مخاطر مالية ومخاطر الإمتثال كما هو موضح في التالي:

- **كفاءة وفعالية العمليات *Efficiency and effectiveness of operations***
مثل عدم قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية، النظام لا يعمل بكفاءة، عدم رضا الزبائن على الخدمات المقدمة...إلخ
- **الإبلاغ المالي *Financial reporting*** : غياب رقابة مالية أساسية يمكن أن تؤدي إلى وقوع أخطاء مادية في القوائم المالية.

• الإمتثال للقوانين والتشريعات *Compliance with laws and regulations*

في حالة خرق المنشأة للقوانين والتشريعات المعمول بها.

ثانياً: أنواع مخاطر التدقيق

1. مخاطرة خطأ جوهري *Risk of material misstatement*

مخاطرة أن تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهريّة قبل إجراء عملية التدقيق. ويتألف ذلك من عنصرين موضحين كالآتي عند مستوى التأكيد:

1.1 مخاطر ملازمة (متأصلة أو كامنة) *Inherent Risk*

"هي قابلية رصيد حساب معين أو طائفة من المعاملات على أن تكون خاطئة بشكل جوهري، منفردة أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو في طوائف أخرى، مع افتراض عدم وجود ضوابط داخلية ذات علاقة". (الإتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير الدولية للمراجعة 1998).

"قابلية تعرض تأكيد حول فئة من المعاملات أو رصيد حساب أو إفصاح لوجود خطأ قد يكون جوهرياً، إما منفرداً أو لدى جمعه مع أخطاء أخرى، وذلك قبل النظر في أية أنظمة رقابة ذات علاقة". (الإتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير الدولية للمراجعة 2010).

كما تعرف بأنها المخاطر المرتبطة بطبيعة العنصر أو النشاط، فهناك احتمال وقوع انحراف مادي في هذا العنصر أو النشاط وهناك احتمال وقوع عدة انحرافات بحيث لو جمعت مع بعضها ستشكل انحراف مادي، وأسباب ذلك عادة ضعف الرقابة أو عدم وجودها وترتبط بطبيعة المنشأة وبيئتها، ومن هذه البنود النقدية بأنواعها، ومن الأنشطة المخزون السلعي.

تعد المخاطر الملازمة من أهم أنواع المخاطر التي تؤثر على كفاءة وفاعلية عملية تدقيق الحسابات، لذا يتوجب على مدقق الحسابات أن يقيم المخاطر الملازمة بصورة دقيقة

ففي حالة تم تقييم هذا الخطر بأعلى مما يجب فإن هذا يتطلب مجهوداً أكبر وزيادة حجم الأدلة والقيام باختبارات أكثر من قبل مدقق الحسابات مما يؤثر على كفاءة عملية التدقيق، وإذا لم يتم تحديد المخاطر الملازمة بشكل دقيق وفعال فإن هذا يؤدي إلى فقدان عملية التدقيق فعاليتها إذ أن المدقق لن يقوم بأداء الإختبارات الصحيحة والمناسبة.

إن ارتفاع قيمة المخاطر الملازمة يعني احتمالية وجود أخطاء أو تحريفات عالية في القوائم المالية للعميل بغض النظر عن الرقابة الداخلية، فإن المخاطر الملازمة تتناسب طردياً مع اختبارات التدقيق وحجم الأدلة، وكلما زادت قيمة المخاطر الملازمة قام مدقق الحسابات بإجراءات واختبارات أكثر، مثلاً تزداد قيمة المخاطر الملازمة في الحسابات التي تعتمد على تقديرات وأحكام شخصية مثل حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، بينما تقل قيمة المخاطر الملازمة في حالة الحسابات التي تعتمد على معاملات فعلية.

من أمثلة هذا النوع من المخاطر نجد:

- طرق حساب معقدة التي يمكن أن تؤدي إلى وجود أخطاء
- مستوى عال من المخزونات
- تقديرات محاسبية قد تكون تحتوي على مستوى عال من عدم التأكد
- نقص في رأس المال العامل الكاف لمواصلة النشاط
- انخفاض أو اضطراب في نوع الصناعة مع حدوث عدة حالات فشل
- التطورات التكنولوجية التي قد تجعل أحد المنتجات مهتلك.

2.1. مخاطر الرقابة *Control Risks*

"هي مخاطر المعلومات الخاطئة والتي تحدث في رصيد حساب أو طائفة من المعاملات والتي يمكن أن تكون جوهرية بمفردها أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة أو طوائف أخرى، والتي لا يمكن منعها أو اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب بواسطة

النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية". (الإتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير الدولية للمراجعة 1998).

"مخاطرة تتمثل في أن الخطأ الذي قد يحدث في عملية تأكيد حول فئة من المعاملات أو رصيد حساب أو إفصاح والذي قد يكون خطأ جوهريا، إما منفردا أو لدى جمعه مع الأخطاء الأخرى، لن يتم منع حدوثه أو اكتشافه أو تصحيحه في الوقت المحدد من قبل الرقابة الداخلية للمنشأة. (الإتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير الدولية للمراجعة 2010).

فهي عبارة عن الخطر الناتج عن احتمال عدم تمكن أنظمة الرقابة الداخلية من منع أو اكتشاف الأخطاء والتحريفات التي قد تقع، سواء كانت هذه الأخطاء والتحريفات مادية (جوهرية) بصورة منفردة أو في مجموعها تصبح مادية على مستوى بند معين أو نشاط ما، ولأن المدقق يعتمد على نظام الرقابة الداخلية بشكل كبير فعليه أن يأخذ هذا النوع من المخاطر بعين الاعتبار.

كما يمكن تعريف مخاطر الرقابة على أنها الخطر الناتج عن احتمالية أن نظام الرقابة الداخلية الحالي للمنظمة لم يكتشف أو يمنع حدوث أخطاء جوهرية في القوائم المالية. كلما زادت قوة نظام الرقابة الداخلية كان خطر الرقابة منخفضاً، وكلما ازدادت قيمة مخاطر الرقابة ازدادت كمية الإختبارات والإجراءات التي يقوم بها المدقق

- يجب على المنظمة أو الكيان تحديد و تقييم أعمالها والأخطار الأخرى (مثل الغش *Fraud*) ومواجهتها عن طريق تصميم وتنفيذ نظام للرقابة الداخلية. رقابات على مستوى الكيان مثل: مجلس الرقابة، الرقابة العامة لتكنولوجيات المعلومات، سياسات الموارد البشرية كلها لها تأثير كبير وواسع على التأكيدات. بينما مستوى الرقابة الخاصة بالنشاط ترتبط أساسا بتأكيدات خاصة (*Specific*).

- بعض أخطار الرقابة تبقى دائما موجودة نظرا للقيود الملازمة لأي نظام رقابة.

- يجب على المدقق فهم نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة وإعداد إجراءات تسمح بتقييم المخاطر المتعلقة بالأخطاء الجوهرية على مستوى التأكيدات.

2. مخاطر الاكتشاف *Detection Risks*

إن المهمة الرئيسية لمدقق الحسابات هي البحث والكشف عن الأخطاء الجوهرية في السجلات المالية للعميل. إن فشل مدقق الحسابات في اكتشاف الأخطاء الجوهرية يطلق عليه خطر الاكتشاف، إذ أن مخاطر الاكتشاف تعد دالة على فعالية إجراءات التدقيق التي قام بها المدقق وكذلك على تفسير النتائج التي توصل إليها، ولا يمكن لمدقق الحسابات خفض قيمة مخاطر الاكتشاف إلى الصفر في أي حال من الأحوال وذلك بسبب أن المدقق لا يقوم بفحص كل العمليات والإفصاحات والحسابات وقد تكون الإجراءات التي قام بها المدقق غير مناسبة أو أنه قام بتفسير النتائج التي توصل إليها بشكل غير صحيح.

" هي المخاطر التي لا يمكن لإجراءات التدقيق الجوهرية التي يقوم بها المدقق أن تكتشف المعلومات الخاطئة الموجودة في رصيد حساب أو طائفة من المعاملات و التي يمكن أن تكون جوهرية، منفردة أو عندما تجمع مع المعلومات في أرصدة حسابات أو طوائف أخرى".
(الإتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير الدولية للمراجعة 1998).

وهو الخطر الناتج عن احتمال عدم تمكن الاختبارات الجوهرية والإجراءات التحليلية من اكتشاف الأخطاء والتحريفات المادية التي قد تقع، سواء كانت هذه الأخطاء والتحريفات مادية بصورة منفردة أو في مجموعها تصبح مادية على مستوى بند معين أو نشاط ما، وتنقسم إلى :

- خطر المراجعة التحليلية: أي عدم قدرة الإجراءات التحليلية من كشف الإنحرافات المادية
- خطر الإختبارات التفصيلية: أي عدم قدرة الإختبارات التفصيلية من كشف الإنحرافات المادية

يقوم المدقق بتحديد التأكيدات أين يحتمل وجود مخاطر لأخطاء جوهرية، وتركيز إجراءات التدقيق على تلك الأماكن (الحسابات).

عند تصميم وتقييم النتائج الخاصة بالإجراءات المتبعة يجب على المدقق الأخذ بعين الاعتبار إمكانية:

- إختيار إجراءات تدقيق غير مناسبة
- سوء تطبيق لإجراءات تدقيق سليمة
- سوء تفسير نتائج إجراءات التدقيق.

يعد الهدف من التدقيق هو التقليل من مخاطرة التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول.

كما أن التدقيق يحتوي على مكونين رئيسيين كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم: 2-1

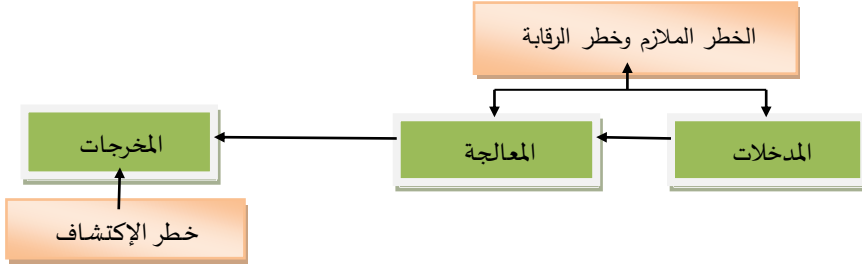
مخاطر التدقيق

المصدر	الطبيعة	المخاطرة
أهداف/ عمليات المنشأة وتصميم/ تنفيذ الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية.	قد تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية.	مخاطر متأصلة ومخاطر الرقابة
طبيعة ومدى الإجراءات التي قام المدقق بتأديتها.	قد يخفق المدقق في كشف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية.	مخاطر الكشف

يمكن توضيح المكونات الأساسية للخطر في الشكل التالي:

الشكل رقم: 2-2

المكونات الأساسية للخطر



3.

يستعمل هذا المصطلح عادة عند تقييم أخطاء جوهرية (الملازمة ومخاطر الرقابة) المتعلقة بوجود أخطاء على مستوى البيانات المالية أو على مستوى التأكيدات. في هذه الحالة يمكن للمدقق أن يعطي تقديرات مشتركة أو منفصلة بالنسبة للمخاطر الملازمة أو مخاطر الرقابة بناء على تفضيلاته لتقنيات التدقيق والمنهجية المتبعة.

بالإضافة إلى الأنواع السالفة الذكر لمخاطر التدقيق، هناك نوعين آخرين وهما:

4. مخاطر أخذ عينات *Sampling Risks*

هي المخاطر الناتجة عن احتمال خروج المدقق بنتيجة من العينة تختلف عن النتائج الممكن الخروج بها فيما لو تم تدقيق المجتمع كاملاً. يمكن أن تؤدي مخاطر أخذ العينات إلى نوعين من الإستنتاجات الخاطئة:

أ. في حالة اختبار أنظمة الرقابة، أن تكون أنظمة الرقابة أكثر فاعلية مما هي عليه فعلياً. أو في حالة اختبار التفاصيل، عدم وجود أخطاء جوهرية بالرغم من وجودها في الواقع. ويهتم المدقق بشكل أساسي بهذا النوع من الإستنتاجات الخاطئة لأنها تؤثر على فاعلية التدقيق ومن المرجح أن تؤدي إلى رأي تدقيق غير ملائم.

ب. في حالة اختبار أنظمة الرقابة، أن تكون أنظمة الرقابة أقل فاعلية مما هي عليه فعلياً. أو في حالة اختبار التفاصيل، وجود أخطاء جوهرية بالرغم من عدم وجودها

في الواقع. يؤثر هذا النوع من الإستنتاجات الخاطئة على كفاءة التدقيق كما أنها من المحتمل أن تؤدي إلى تأدية أعمال إضافية لإثبات أن الإستنتاجات الأولية غير صحيحة.

5. مخاطر غير متعلقة بالعينات *Non-Sampling Risks*

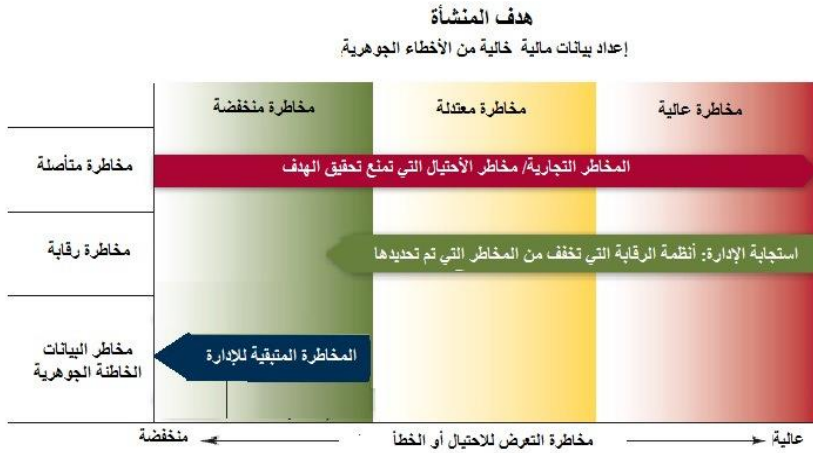
هي المخاطر الناتجة عن احتمال الخروج بنتيجة غير سليمة ولكن ليس بسبب عملية المعاينة ولكن بسبب قدرات وكفاءات المدقق ومعاونه في اختبار المفردات وتقويم النتائج ويرجع ذلك لعدم تمكن المدقق من إجراء اختبارات معينة أو التقصير في العمل أو عدم اختيار العينة بشكل سليم وممثلة للمجتمع.

كم يمكن تعريفها على أنها تلك المخاطر التي تنتج عن عوامل تجعل المدقق يتوصل إلى استنتاجات خاطئة لأي سبب لا صلة له بحجم العينة. وكمثل على ذلك هو أن معظم أدلة الإثبات مقنعة وليست حاسمة، وقد يستعمل المدقق إجراءات غير ملائمة، أو قد يسيئ تفسير الإثبات ولا يستطيع اكتشاف الخطأ.

يبين الرسم البياني الموالي العلاقات المتبادلة بين المخاطرة والرقابة، ويحتوي شريط المخاطرة المتأصلة على جميع عوامل المخاطر التجارية ومخاطر الإحتيال التي يمكن أن تؤدي إلى خطأ جوهري في البيانات المالية (قبل أي اعتبار للرقابة الداخلية). ويعكس شريط مخاطرة الرقابة إجراءات الرقابة المحددة والسائدة الموضوعية تحت التنفيذ من قبل الإدارة للتخفيف من مخاطرة خطأ البيانات المالية. ويطلق غالباً على المدى الذي لا تكتمل فيه أشرطة مخاطرة الرقابة عملية التقليل من المخاطر المتأصلة مصطلح (المخاطر المتبقية) للإدارة أو قابلية المخاطرة أو تحمل المخاطرة. أما طول الأشرطة في الشكل البياني فيختلف بناء على الظروف المعينة وملف المخاطرة للمنشأة.

الشكل رقم: 2-3

العلاقة التبادلية بين المخاطرة والرقابة

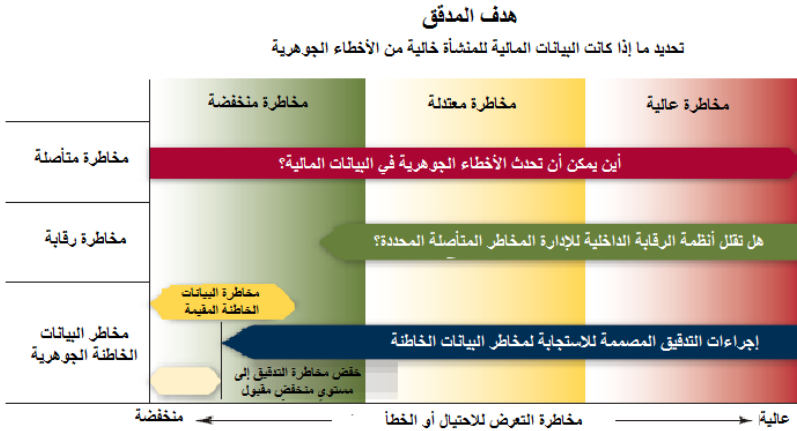


المصدر: دليل استخدام معايير التدقيق الدولية للتدقيق على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، المجلد الأول – المفاهيم الأساسية، الطبعة الثالثة، نوفمبر (تشرين الثاني) 2011، الإتحاد الدولي للمحاسبين، ص 40.

أما الرسم البياني الموالي فيبين دور المدقق في تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، ومن ثم أداء إجراءات التدقيق الإستجابة المصممة للتقليل من مخاطرة التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل ملائم، كما أن طول الأشرطة يختلف بناء على الظروف المعينة وملف المخاطرة للمنشأة، وطبيعة استجابة المدقق.

الشكل رقم: 4-2

دور المدقق في تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية



المصدر: دليل استخدام معايير التدقيق الدولية للتدقيق على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، المجلد الأول – المفاهيم الأساسية، الطبعة الثالثة، نوفمبر (تشرين الثاني) 2011، الإتحاد الدولي للمحاسبين، ص 41.

ثالثاً: تقييم مخاطر التدقيق

1. النموذج الرياضي لمخاطر التدقيق

تتطلب معايير التدقيق الدولية أن يقوم المدقق بتصميم عملية التدقيق بشكل يضمن وجود تأكيدات معقولة حول اكتشاف الأخطاء الجوهرية من أجل تخفيض مخاطر التدقيق، ويمكن التعبير عن العناصر المكونة لمخاطر التدقيق من خلال نموذج مخاطر التدقيق الذي يتضمن ثلاثة أنواع من المخاطر المكونة لمخاطر التدقيق المقبولة وهي مخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف المخططة والمخاطر الملازمة وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\text{مخاطر التدقيق المقبولة} = \text{خطر الخطأ الجوهرية} \times \text{خطر فشل المدقق}$$



في اكتشاف الخطأ
 ↓
 مخاطر التدقيق المقبولة = المخاطر المتأصلة X مخاطر الرقابة X مخاطر الاكتشاف

$$AR = IR . CR . DR$$

و منه يمكن استنتاج خطر الاكتشاف:

$$\frac{\text{خطر التدقيق}}{\text{الخطر المتأصل X خطر الرقابة}} = \text{خطر الإكتشاف}$$

نلاحظ من المعادلة السابقة بأن العلاقة بين خطر التدقيق ومخاطر الاكتشاف حيث العلاقة طردية بينهما، والعلاقة بين مخاطر الرقابة والمخاطر المتأصلة من ناحية ومخاطر الاكتشاف من ناحية أخرى علاقة عكسية، مما يزيد نسبة التأكد التي ينبغي على المدقق الحصول عليها من الإختبارات التفصيلية.

مخاطر التدقيق المقبولة هي مقياس لمدى استعداد المدقق لوجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية للعميل بعد الانتهاء من عملية التدقيق وإصدار رأي غير متحفظ، فعندما يقيم المدقق هذه المخاطر بمستوى منخفض يعني أنه يرغب بأن يكون مطمئناً بشكل كبير من أن القوائم المالية للعميل لا تحتوي على أخطاء جوهرية. توجد علاقة طردية بين مخاطر التدقيق المقبولة ومخاطر الاكتشاف المخططة ويرتبط الخطران بعلاقة عكسية بحجم الأدلة وكمية الإختبارات المنوي جمعها، فإذا قيم المدقق مخاطر التدقيق المقبولة بقيمة منخفضة فإن هذا يؤدي إلى انخفاض قيمة مخاطر الاكتشاف وبالتالي زيادة حجم الأدلة وكمية الإختبارات.

مثال (1):

بفرض مخاطر التدقيق التي يمكن تحملها 5%. والأخطار المتأصلة 80% خاصة لعميل ناجح وصناعة مستقرة، ومخاطر الرقابة 30% (رقابة قوية)، بناءً على ذلك تكون مخاطر الإكتشاف 21%، وهذا معناه أن الإجراءات التفصيلية وإجراءات المراجعة التحليلية لا تستطيع اكتشاف الإنحرافات المادية والهامية بنسبة 21%، وتكون نسبة التأكد من النتائج 79%، وكلما زادت هذه النسبة تطلب الأمر من المدقق توسيع اختباره وبالتالي زيادة حجم العينة.

مثال (2):

نفترض القيام بالتدقيق في منشأة تشتمل على عمليات عديدة و معقدة كما أن نظام الرقابة الداخلية الخاص بها يمتاز بالضعف. في هذه الحالة يقيم المدقق كلا من الخطر الملازم وخطر الرقابة في أعلى مستويهما، مما يعني أن المنشأة لا تمتلك نظام رقابة داخلية فعال وبالتالي هناك احتمال كبير بأن يتم تسجيل العمليات بطريقة غير صحيحة. ولو فرضنا أن المدقق تعهد بأن يكون خطر التدقيق 1% (*engagement risk*). أي أن المدقق لا يريد أن يترك إمكانية عالية بأن تكون القوائم المالية بها أخطاء جوهرية.

وبالتالي فإن التأثير على خطر الاكتشاف، وعلى إجراءات التدقيق سيكون كالتالي:

$$AR = IR \times CR \times DR$$

$$DR = AR \div (IR \times CR)$$

$$DR = 0.01 \div (1.0 \times 1.0) = 0.01 \text{ أو } 1\%$$

نلاحظ في هذه الحالة بأن كلا من الخطر الملازم وخطر الرقابة لهما نفس المستوى لأن المدقق لا يمكنه الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية لمنع أو اكتشاف الأخطاء. هذا يقودنا إلى الاستنتاج بأنه في حالة وجود نظام رقابة ضعيف وفي ظل احتمال كبير لوقوع أخطاء يتم توسيع إجراءات التدقيق من أجل المحافظة على خطر التدقيق عند الحد المقبول.

مثال (3):

نفترض في هذه المرة أن المنشأة لها عمليات بسيطة، وكادر مهني و محاسبي مؤهل، مما ينبيء بعدم وجود أخطاء كبيرة في القوائم المالية، بالإضافة إلى وجود نظام رقابة داخلية فعال. إن الخبرة السابقة للمدقق مع المنشأة، وفهمه لنظام الرقابة الداخلية المطبق بداخلها. بناء على ما سبق فإن المدقق في هذه الحالة يحدد كلا من الخطر الملازم و خطر الرقابة عند أدنى مستوييهما، مثلاً 50% و 20% على التوالي. خطر التدقيق محدد عند المستوى 0.05.

في هذه الحالة مستوى خطر الاكتشاف المحدد من طرف المدقق يصبح مساوياً إلى:

$$DR = AR \div (IR \times CR)$$

$$DR = 0.05 \div (0.50 \times 0.20) = 0.50, \text{ أو } 50\%$$

2. العلاقة بين تقييم المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة

إن رد فعل الإدارة لحالات المخاطر الملازمة غالباً ما يكون بتصميم نظام محاسبي ونظام رقابة داخلية يمنعان أو يكشفان ويصححان الأخطاء الجوهرية، ولذا فإن المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، في حالات كثيرة، ذات علاقة متبادلة وثيقة. في مثل هذه الحالات، وعند محاولة المدقق تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة بشكل منفصل، فإن هناك احتمال الوصول إلى تقدير غير مناسب للمخاطر. وعليه فإن مخاطر التدقيق قد تحدد بشكل أفضل، في مثل هذه الحالات، بعمل تقدير مشترك.

وبالتالي على المدقق دراسة المستويات التقديرية للمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة لغرض تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية المطلوبة لتخفيض مخاطر التدقيق إلى مستوى أدنى مقبول. في هذا الصدد يقوم المدقق بمراعاة ما يلي:

- طبيعة إجراءات التحقق، مثلاً، استعمال اختبارات موجهة إلى أطراف مستقلة من خارج المنشأة بدلاً من الإختبارات الموجهة إلى أطراف أو توثيق من داخل المنشأة. أو استعمال اختبارات مفصلة لهدف تدقيقي خاص إضافة لاستعمال إجراءات تحليلية.

- توقيت إجراءات التحقق، مثلا، القيام بالإجراءات في نهاية الفترة بدلا من إجرائها في موعد مبكر.
- مدى إجراءات التحقق، مثلا، استعمال عينة بحجم كبير.

3. تقدير مخاطر عدم الاكتشاف

إن مستوى مخاطر عدم الاكتشاف يرتبط مباشرة بإجراءات التدقيق الجوهرية. ويؤثر تقييم المدقق لمخاطر الرقابة مع تقديره للمخاطر الملازمة، على طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية التي يتم القيام بها لتقليل مخاطر عدم الاكتشاف، وبالتالي تقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض ومقبول. وهناك دائما وجود لبعض مخاطر عدم الاكتشاف حتى لو قام المدقق بفحص رصيد الحساب أو مجموعة من المعاملات بنسبة 100% بسبب أن معظم الأدلة هي مقنعة وليست حاسمة مثلا.

4. حدود نموذج مخاطر التدقيق

يمكن تلخيص حدود نموذج مخاطر التدقيق في النقاط التالية:

- صعوبة تحديد الخطر الملازم بدقة؛
- خطر التدقيق يحدد عادة بصفة ذاتية؛
- يعالج النموذج مخاطر التدقيق بصفة منفصلة وهذا يتناقض مع أرض الواقع، بحيث عادة تصعب التفرقة بين الخطر الملازم و خطر الرقابة؛
- تكنولوجيا التدقيق ليست دقيقة، وبالتالي لا يمكن ضمان تقييم كل عنصر بدقة. لهذه الأسباب، عادة يستعمل المدققون نموذج التدقيق كنموذج وظيفي أكثر منه رياضي.

5. العلاقة التبادلية بين مخاطر الأعمال ومخاطر التدقيق

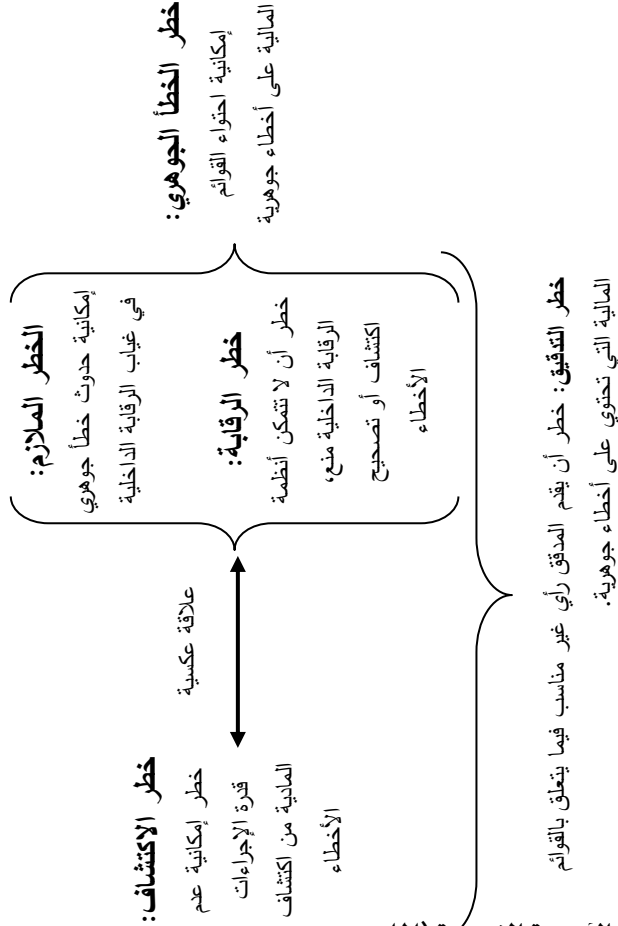
يمكن توضيح العلاقة التبادلية بين مخاطر الأعمال ومخاطر التدقيق من خلال الشكل رقم (2-5). حيث نلاحظ بأن مخاطر الأعمال والتي تنتج عن إمكانية تأثير حدث أو عمل سلبا

على قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها. هذه المخاطر يمكن أن تؤدي إلى وجود خطر خطأ جوهري بالقوائم المالية. الخطأ الجوهري بدوره ينقسم إلى خطر ملازم وخطر الرقابة اللذين تربطهما علاقة عكسية بخطر الاكتشاف. كما أن كلا من خطر الخطأ الجوهري وخطر الاكتشاف يكونان في مجموعهما خطر التدقيق.

مخاطر الأعمال:
خطر أن حدث أو عمل
يمكن أن يؤثر سلباً على
قدرة المنشأة على تحقيق
أهدافها.

يمكن أن تؤدي إلى

الشكل رقم: 2-5
العلاقة التبادلية بين مخاطر الأعمال ومخاطر التدقيق



6. الأهمية النسبية (المادي) وسعر استيعاب

1.6. تعريف الأهمية النسبية

عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية الأهمية النسبية كالتالي: "تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المكرر في الظروف

الخاصة بحذفه أو تقديمه بصورة خاطئة. وبالتالي فإن الأهمية النسبية توفر البداية أو القطع بدل كونها صفة نوعية ابتدائية يجب أن تحتويها المعلومات لكي تكون مفيدة"¹.

يجب على المدقق عند تخطيط عملية المراجعة القيام بممارسة الأهمية النسبية عند مستوى القوائم المالية ككل، وكذلك بالنسبة لأرصدة الحسابات وفئات المعاملات ومتطلبات الإفصاح. وقد تتأثر الأهمية النسبية باعتباريات مثل المتطلبات التشريعية والقانونية، والاعتبارات المتعلقة بأرصدة حسابات البيانات المالية والعلاقات. وقد ينتج عن هذه العمليات مستويات مختلفة للأهمية النسبية تعتمد على أمور البيانات المالية المأخوذة بعين الاعتبار².

2.6. العلاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق

هناك علاقة عكسية بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق، بمعنى أنه كلما ارتفع مستوى الأهمية النسبية كلما انخفضت مخاطر التدقيق والعكس بالعكس. ويأخذ المدقق في الإعتبار العلاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق. مثلاً، إذا قرر المدقق بعد التخطيط لإجراءات تدقيق معينة، بأن مستوى الأهمية النسبية المقبول هو أقل، فإن مخاطر التدقيق ستزداد وعلى المدقق التعويض عن ذلك بإحدى الطريقتين³:

- تخفيض المستوى المقرر لمخاطر الرقابة، عندما يكون ذلك ممكناً، ودعم المستوى المنخفض بإجراء فحوصات موسعة أو إضافية للرقابة. أو
- تخفيض مخاطر الاكتشاف بتعديل طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية المخططة.

كما يحتاج المدقق الأخذ بعين الإعتبار إذا كان مجموع الأخطاء الجوهرية غير المصححة، ذات أهمية نسبية، وفي حالة استنتاج المدقق بأن الأخطاء الجوهرية قد تكون ذات أهمية نسبية، فإن عليه التفكير في تخفيض مخاطر التدقيق وذلك بتوسيع إجراءات التدقيق أو الطلب من

¹ معيار التدقيق الدولي رقم 320، الفقرة 3.

² نفس المرجع الفقرة 7.

³ نفس المرجع الفقرة 10.

الإدارة بتعديل البيانات المالية. وفي كل الأحوال فإن الإدارة قد تكون راغبة في تعديل البيانات المالية المتعلقة بالأخطاء الجوهرية المكتشفة¹.

ثالثاً: إدارة المخاطر

1. تعريف

إدارة المخاطر هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير إستراتيجيات لإدارتها. تتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها. إن إدارة المخاطر التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية (مثال: الكوارث الطبيعية أو الحرائق، الحوادث، الموت والدعاوى القضائية) ومن جهة أخرى فإن إدارة المخاطر المالية تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية. بغض النظر عن نوع إدارة المخاطر، فإن جميع الشركات الكبرى وكذلك المجموعات والشركات الصغرى لديها فريق مختص بإدارة المخاطر.

تعتبر إدارة المخاطر جزء أساس من التحكم المؤسسي والتي يمكن تعريفها بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها من أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية. بعبارة أخرى هي الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المشروع أو أصحاب المصالح فيه لتوفير رقابة على المخاطر التي يتعرض لها المشروع بعمله.

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن إدارة المخاطر هي عبارة عن عملية تحديد، تقييم، إدارة، وضبط أحداث أو أوضاع محتملة سعيًا لضمان تحقيق المؤسسة أهدافها. إن عملية إدارة المخاطر تعمل بفعالية على تخفيض احتمالية وقوع خسارة معينة كما أنها تقلل من حجم الخسارة في حال وقوعها. وتشمل عملية إدارة المخاطر منع المشاكل المحتملة من الحصول، الكشف المبكر للمشاكل عند حصولها، وتصحيح للسياسات والإجراءات التي سمحت بحصول تلك المشاكل. إن هيكلية إدارة المخاطر هي نظام تم تصميمه بشكل واعي

¹ معيار التدقيق الدولي رقم 320، مرجع سابق، الفقرة 14.

يهدف حماية المؤسسة من تعرّضها لأي مفاجآت غير مرغوبة (مخاطر ناجمة عن ظروف سلبية)، وتمكينها من الاستفادة من الفرص (مخاطر ناجمة عن ظروف إيجابية). إن الهيكلية الفعالة لإدارة المخاطر تقوم على التالي:

- إدخال مجموعة من العمليات المنتظمة إلى عمليات المؤسسة تقوم بتحديد، قياس، ومراقبة أنواع عديدة من المخاطر؛
- اعتبار مختلف الاحتمالات حيث يمكن للمخاطر أن تتفاعل مع بعضها البعض مما يؤدي إلى تفاقمها؛
- رفع مسؤولية إدارة المخاطر إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة؛
- تشجيع عمليات صنع القرار ذات التكلفة الفعالة والاستخدام الأكثر فعالية للموارد؛
- خلق ثقافة داخلية حول "الإشراف الذاتي" تمكّن من تحديد وإدارة المخاطر قبل فترة من ظهورها أمام أصحاب العلاقة أو المسؤولين التنظيميين.

نظرا للتغيرات التي تحصل في المخاطر الداخلية والمخاطر الخارجية، فإن إدارة المخاطر هي عملية متواصلة يجب أن تجري على المستوى العمليتي فيما يتعلق بطرح الأسئلة الصحيحة ومراجعة البيانات الرئيسية لإفادة المدراء حول أي ارتفاع أو انخفاض في نسب المخاطر كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم: 2-6

حلقة التغذية العكسية لإدارة المخاطر



اختبار الفعالية
وتقييم النتائج

تصميم السياسات
والإجراءات لتخفيف
المخاطر

تطبيق وتعيين
المسؤوليات

المصدر: دليل الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر لمؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي، جرامين-جميل، ص35. www.grameen-jameel.com

2. إطار إدارة المخاطر في المؤسسة

لا يوجد لحد الآن إطارا ملزما ذو بعد دولي لإدارة المخاطر في المؤسسة. حتى بعض المصطلحات مثل «حوكمة الشركات» والتي يبدو أنها تفهم بنفس الطريقة من طرف أغلب الشركات، ليست لديها أي خلفية قانونية ملزمة في أغلب الحالات، ولكنها عبارة عن إقرار بالإرادة تجاه المساهمين وأصحاب المصلحة. ومع ذلك هناك بعض الأطر التي يمكن استخدامها كقاعدة للبدء في إدارة مخاطر المؤسسة وهي:

- معيار الجودة 31000
- قانون ساربانيز أوكسلي
- هيئة حوكمة الشركات
- كوزو و كوزو II و III
- ISO 31000
- Sarbanes Oxley Act
- Corporate Governance Codex
- COSO, COSO II and III

1.2 معيار الجودة ISO31000

منذ نهاية 2008 تم اعتماد عالمياً معيار يتعلق بإدارة المخاطر. المعيار العالمي هو *ISO31000* و الذي تم نشره في أواخر 2009. ينطوي هذا المعيار على ثلاثة مبادئ و هي: أولاً، اعتبار إدارة المخاطر كوظيفة تنفيذية. ثانياً، يستعمل في إطار التحرك في التقدير من أعلى إلى أسفل (*top-down*). ثالثاً، إن *ISO 31000* يبين وجود قاعدة عامة التي تأخذ في الإعتبار كل المخاطر الموجودة بالمؤسسة.

وكما هو الشأن بالنسبة لمعيار الجودة *ISO9001*، لقد جاء المعيار *ISO31000* عبر توصيات عامة للسماح بتطبيق واسع. وبالموازاة تم نشر ثلاثة أدلة لضمان نجاح تطبيق *ISO31000* و هي:

- إدراج إدارة المخاطر في النظام الإداري؛

- طرق تقييم الخطر؛

- إدارة حالات الطوارئ، إدارة الأزمات وإدارة الاستمرارية.

تنظر إدارة المخاطر إلى المعيار *ISO31000* كوظيفة تنفيذية. حيث يركز النظام الشامل لإدارة المخاطر على مبدأ دورة *PDCA* (خطط - نفذ - تحقق - تصرف) (*Plan-Do-Check-Act*). الخطوة الأولى « خطط »، تشمل على سياسات المنظمة تجاه الخطر، الترتيب والمسؤولية. الخطوة الثانية « نفذ »، تشمل على عملية إدارة المخاطر الحقيقية والمتمثلة في تحديد الخطر - تحليل الخطر - تقييم الخطر - معالجة الخطر. أما في المرحلة الثالثة فإن *ISO31000* يوصي بـ«تحقق»، أي التحقق من مدى تكييف الإستراتيجيات المتبعة مع المخاطر و التأكد من الإنحرافات عن الخطة في المرحلة الرابعة « تصرف »، من أجل إزالتها.

في كل مجال توجد مخاطر متعلقة بالصحة والسلامة والبيئة والتي يجب اكتشافها والتعامل معها من خلال إجراءات مناسبة لإدارة المخاطر. إن وضع معيار الإيزو 31000 قد

ممكن الشركات من ترسيخ معايير وإجراءات ذات مستوى عالٍ لتقييم وتقليل المخاطر في جميع العمليات التابعة لها.

يقدم معيار الإيزو 31000 قواعد وتوجهات شاملة فيما يتعلق بإدارة المخاطر. إن هذا المعيار لا يقتصر على صناعة أو قطاع بعينه، ويمكن لأي شركة خاصة أو عامة استخدامه، كما أنه قابل للتطبيق على أي نوع من المخاطر وعلى نطاق واسع من الأنشطة والعمليات. إن الإيزو 31000 يعد المعيار العالمي لأنظمة إدارة المخاطر، واختياره سيساعد على إعطاء دفعة في السوق التجارية وعلى منح العملاء الثقة في القرارات الإستراتيجية التي تتخذها.

2.2. قانون ساربانيز أوكسلي (Sarbanes-Oxley Act)

هو قانون أمريكي صدر في عام 2002 ويحمل اختصار *SOX* الغرض منه حماية المستثمرين عن طريق تحسين دقة وموثوقية نظام الإفصاح أو التعريف المقدمة عملاً لقوانين الأوراق المالية، ولأغراض أخرى. وهذا النظام يؤثر على جميع الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة. وقانون *SOX* يتطلب " كل تقرير سنوي... يحتوي على تقرير للرقابة الداخلية.. وذلك يتضمن تقييماً لفاعلية هيكله وإجراءات المراقبة الداخلية من الجهة المصدرة لإعداد التقارير المالية". كما أن تكنولوجيا المعلومات تلعب دوراً رئيسياً في عملية إعداد التقارير المالية والتي السيطرة عليها ستكون من الضروري لتقييم معرفة إذا كان قانون *SOX* تحقق أم لا.

حسب هذا القانون فإنه سيتم تحميل الرئيس التنفيذي (*CEO* Chief Executive Officer) ومدير القطاع المالي (*CFO*) مسؤولية شخصية عن إعلان بيانات مالية خاطئة. وقد جاء هذا القانون إثر تداعيات المخالفات المالية الجسيمة التي أدت إلى انهيار شركتي *Enron* و *WorldCom*.

وبهذا فإن هناك علاقة مباشرة بين SOX وحوكمة الشركات، حيث إن وظيفة ومسؤولية الإدارة العليا سيكون من ضمنها توكيد صلاحية وسلامة القوائم المالية للشركات المساهمة العامة (بالولايات المتحدة).

3.2. هيئة حوكمة الشركات

يعتبر مصطلح الحوكمة «Governance» أو حوكمة الشركات *Corporate Governance* من المصطلحات الحديثة، ويقصد به مجموعة إجراءات الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح في المنشأة (الملاك، الدائنون... إلخ) «Stakeholders» للرقابة على ما تقوم به إدارة المنشأة (المسئولة أمامهم) من إجراءات رقابة وإدارة مخاطر. أي أنها رقابة على مستوى أعلى وعلى مستوى الإدارة.

كما تعرف الحوكمة على أنها "مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي تضطلع بها وتمارسها الهيئة الإدارية بهدف (أ) توفير التوجه الإستراتيجي (ب) ضمان تحقيق تلك الأهداف (ج) التأكد من أن المخاطر قد أديرت بشكل مناسب (د) التحقق من أن موارد المنشأة قد استخدمت بشكل مناسب"¹. ويعكس هذا التعريف جانبي الحوكمة وهما: الأداء والتوافق.

يشمل الأداء سياسات وإجراءات تركز على الفرص والمخاطر، الإستراتيجية، إضافة القيمة، واستغلال الموارد، وترشيد عملية اتخاذ القرارات بالمنشأة. أما التوافق فهو الإلتزام بالقوانين والقواعد المنظمة، واتباع أفضل ممارسات الحوكمة، والمساءلة، وتوفير الضمانات لذوي المصالح بشكل عام. ويمكن أن يشير المصطلح إلى عناصر داخلية حددها المسؤولون، أو المساهمون، أو النظام الأساس للمنشأة، وأيضاً العوامل الخارجية مثل مجموعات المستهلكين، العملاء، والمنظمين².

تشتمل حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ نوجزها في الآتي:

¹ Board Briefing on IT Governance, 2nd Edition, (IT Governance Institute, 2003)

² Op.cit.

- تأكيد أساس الإطار الفعال لحوكمة الشركات: تعين أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تنمية أسواق تتسم بالشفافية والكفاءة، كما يتعين أن يتمشى مع حكم القانون وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للمالكين: يتعين أن يقوم إطار حوكمة الشركات بحماية ممارسة المساهمين لحقوقهم وتيسير ذلك.
- معاملة المساهمين بإنصاف: يتعين أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المنصفة لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، إذ يجب أن تتاح لهم جميعاً الفرصة للحصول على معالجة فعالة عند حدوث انتهاك لأي من حقوقهم.
- دور ذوى الشأن في حوكمة الشركات: يتعين أن يسلم إطار حوكمة الشركات بحقوق ذوي الشأن، تلك الحقوق التي أرساها القانون أو الاتفاقيات المتبادلة بل ويتعين عليه تشجيع التعاون النشط بين المؤسسات وذوى الشأن في إيجاد الثروة وخلق الوظائف والعمل على استمرار المشروعات التي تتمتع بموقف مالي قوى.
- الإفصاح والشفافية: يتعين أن يكفل إطار حوكمة الشركات الإفصاح - في الوقت المناسب وعلى نحو دقيق - عن كافة الأمور الجوهرية المتعلقة بالمؤسسة، تشمل تلك على الموقف المالي للشركة وأداءها وملكيته وحوكمتها.
- مسؤوليات مجلس الإدارة: يتعين أن يكفل إطار حوكمة الشركات أن الشركة يجرى إرشادها إرشاداً إستراتيجياً وكذلك المتابعة المتواصلة الفعالة للإدارة التي يمارسها المجلس ومثول المجلس للمحاسبة أمام الشركة والمساهمين.

الجدول رقم ()

مصفوفة مبادئ وقيم حوكمة الشركات

الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات			
قوي	ضعيف		
التركيز على بناء مؤسسة تلتزم بالمبادئ والقيم	التركيز على التغلب على الفساد المؤسسي	ضعيف	الأطر الأخلاقية
التركيز على نشر أفضل الخبرات العلمية	التركيز على تحسين أطر حوكمة الشركات	قوي	

المصدر: المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع، البوصلة الأخلاقية للشركات، أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ وآداب المهنة وحوكمة الشركات، جون د. سوليفات، مؤسسة التمويل الدولي، مجموعة البنك الدولي.

4.2. كوزو COSO

هي اختصار لـ *Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission*.

لجنة رعاية المؤسسات حيث تأسست سنة 1985 وهي عبارة عن مبادرة مشتركة من خمسة منظمات تابعة للقطاع الخاص مختصة في تقديم فكر القيادة من خلال وضع الأطر والتوجهات بشأن إدارة مخاطر المؤسسة (*Enterprise Risk Management (ERM)*)، الرقابة الداخلية وقمع الغش. تقوم على رعايتها أكبر خمس مؤسسات مالية في الولايات المتحدة الأمريكية وهي:

- معهد المدراء الماليين
- معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين
- معهد المدققين الداخليين
- جمعية المحاسبين الأمريكيين
- معهد المحاسبين الإداريين
- *The Financial Executives Institute (FEI)*
- *The American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)*
- *The Institute of Internal Auditors (IIA)*
- *The American Accountants Association (AAA)*
- *The Institute of Management Accountants (IMA)*

يعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي شركة بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح كافة الأطراف ذات الصلة بالمنظمة، حيث أنه يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. ونظرا لأهمية الرقابة الداخلية فقد أبدت عدة جهات مهنية دولية اهتماما كبيرا بأنظمة الرقابة الداخلية، وأصدرت عدة نشرات وتقارير من أجل تعريف وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ومن أهمها على الإطلاق ما يعرف باسم تقرير « COSO ».

لأكثر من عشرين سنة و COSO يعتبر مرجعا أساسيا في مجال الرقابة الداخلية عبر العالم. إن مرجع COSO "الرقابة الداخلية-إطار متكامل" *Internal Control-Integrated Framework* الصادر في سنة 1992 حدد أساسيات الرقابة الداخلية. ومن أجل مواكبة التطورات التي تحدث في البيئة الإقتصادية والتنظيمية للمنظمات – ظهور مخاطر جديدة، قوانين جديدة متعلقة بالحوكمة، تعاظم أهمية دور التكنولوجيا، تزايد اللجوء للاستعانة بالمصادر الخارجية، متطلبات تقديم تقارير تتجاوز المعلومة المالية – ظهر تحديث لهذا المرجع بتاريخ 14 ماي 2013.

إن كلا من المرجع الأول الصادر في سنة 1992 (COSO) وطبعته الجديدة الصادرة في سنة 2013 تم إعدادهما من طرف شركة برايس ووتر هاوس *Pricewaterhouse (PwC)* تحت رعاية COSO.

يمكن تلخيص التطورات التي مر بها مرجع COSO في النقاط التالية:

- صدر أول تقرير للجنة المنظمات الراعية للجنة تريداوي *Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commissions (COSO)* في سنة 1992 تحت عنوان "الرقابة الداخلية-إطار متكامل" *Internal Control-Integrated Framework* والذي يطلق عليه اختصارا (COSO) وهو يعد من أهم الإصدارات التي تناولت أنظمة الرقابة الداخلية، وساهم بتطوير قواعدها ومفاهيمها وزيادة الإهتمام بها.

- وفي عام 2004 توسعت COSO في الإطار المتكامل للرقابة الداخلية وأصدرت تقريرا بعنوان "إدارة مخاطر المشروع-إطار متكامل" - *Enterprise Risk Management- Integrated Framework* ويطلق عليه اختصارا (*COSO II*) وأيضا (*COSO-ERM*) حيث احتفظ بمفهوم نظام الرقابة الداخلية الوارد في التقرير الأول وتم التوسع في مفهوم إدارة المخاطر، حيث اعتبر أن نظام الرقابة الداخلية الفعال جزء من إدارة مخاطر المنظمة.
- وفي سنة 2013 تم صدور التقرير الثالث لمجموعة المنظمات الراعية (*COSO*) والذي هو عبارة عن تحديث للتقرير الأول يحمل عنوان "الرقابة الداخلية-إطار متكامل" « *Internal Control-Integrated Framework* »

ISO 31000	COSO ERM
2009	2004
دولي	الولايات المتحدة الأمريكية (ساربانيز أوكسلي)
Compatible	
الخطر= تأثير عدم التأكد على الأهداف (هنا يتم التركيز على نتائج الخطر)	الخطر = إمكانية تأثير حدث على تحقيق الأهداف
+ عملي + بسيط	+ نظري + كامل + متكامل